رقم: ..... **مكناس في:**

مديـر الوكالــة الجهويــة لتنفيـذ المشاريـع

إلـــى

السيد رئيس جهة فاس مكناس

الموضـــوع : حول السؤال البرلماني عن حصيلة عمل الوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع منذ 2021 وخلاصات هذه التجربة على المستوى الترابي.

المرجع : السؤال الكتابي بتاريخ 13 ماي 2025 الموجه من طرف السيدين محمد زهير و ادريس صقلي عدوي لإدراجه في دورة يوليوز 2025.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد

يشرفني السيد الرئيس أن أوافيكم بعناصر جواب حول السؤال الكتابي الموجه من طرف السيدين محمد زهير و ادريس صقلي عدوي لإدراجه في دورة يوليوز 2025 حول حصيلة عمل الوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع منذ 2021 وخلاصات هذه التجربة على المستوى الترابي.

وتقبلوا سيـدي الرئيس فـائق عبارات التقديــر والاحتــرام.

- **المرفقات** : عناصر الجواب

جواب مفصل على السؤال الكتابي حول حصيلة عمل الوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع منذ سنة 2021

يشرفني، في إطار التفاعل مع السؤال الكتابي المتعلق بحصيلة عمل الوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع منذ سنة 2021، أن أقدم هذا الجواب الذي يعكس مدى التقدم المحقق في تنفيذ مختلف البرامج التنموية الاستراتيجية التي تواكب الجهة، والتي تندرج ضمن رؤية طموحة لتحقيق العدالة المجالية وتحسين ظروف عيش المواطنات والمواطنين، وذلك وفق مقاربة تشاركية ونجاعة مؤسساتية، وبتعاون مستمر مع مختلف الشركاء العموميين.

منذ إحداثها سنة 2016، أبانت الوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع عن استمرارية مؤسساتية واضحة في أداء مهامها، سواء خلال الفترة الانتدابية الأولى لمجلس الجهة أو خلال الولاية الحالية. فقد حرصت الوكالة، في إطار توجيهات المجلس وفي احترام لمبادئ الحكامة، على مواصلة تنزيل المشاريع المسندة إليها بوتيرة منتظمة، مستفيدة من التراكمات التقنية والتنظيمية التي تم تحقيقها خلال المرحلة الأولى.

وتتجسد هذه الاستمرارية في الحفاظ على نفس الدينامية التراكمية في تنفيذ برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، واستكمال تنفيذ برنامج التنمية الجهوية الأول(2022–2020) ، مع الانخراط المبكر في الإعداد والتفعيل العملي لبرنامج التنمية الجهوية الجديد(2027–2022) ، مما يعكس قدرة الوكالة على التكيف مع التوجهات الاستراتيجية الجديدة للجهة، وعلى تدبير الانتقال بين الفترات بكل مهنية وفعالية .

و يمكن تجميع و تلخيص حصيلة عمل الوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع منذ سنة 2021 على الشكل التالي:

- **استمرارية الوكالة في تنفيذ برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية واستجابتها للمجالات غير المبرمجة:**

واصلت الوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع، منذ إطلاق برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية سنة 2017، تنفيذ هذا الورش الهيكلي بوتيرة منتظمة، مما يعكس استمرارية مؤسساتية فعلية في تنزيل البرامج ذات البعد الاجتماعي المجالي، عبر مراحل متعددة وبتنسيق دائم مع مصالح الجهة والشركاء العموميين.

وفي انسجام مع هذا التوجه، وتفعيلاً لدورها في الاستجابة لحاجيات الجماعات والمجالات القروية، حرصت الجهة – عبر وكالتها – على برمجة مشاريع إضافية خارج الإطار البرنامجي التقليدي (PDR، PRDTS، PNAEPI)، ممولة من الميزانية الذاتية للجهة، وذلك من أجل تدارك بعض الخصاص غير المغطى من طرف البرامج الوطنية أو الاتفاقيات التعاقدية. وقد استهدفت هذه المشاريع تحسين ظروف العيش، وفك العزلة عن بعض الجماعات الهشة، وتعزيز البنية التحتية الاجتماعية المحلية، مما يعكس قدرة المجلس الجهوي على التفاعل السريع والفعّال مع الحاجيات الترابية الطارئة، في تكامل مع المشاريع الكبرى، وبروح استباقية تعزز العدالة المجالية.

و قد بلغ عدد المشاريع التي تكفلت بتنفيذها الوكالة في هذا الإطار و خلال هذه المرحلة **126 مشروعا** باستثمار إجمالي **يفوق 822 مليون درهم**.

و يلخص الجدول و المبيان أسفله حالة تقدم إنجاز هذه المشاريع حيث أن **79%** من المشاريع (99 مشروعًا) قد تم الانتهاء منها و **14%** (32 مشروعا) في طور الإنجاز أي ما مجموعه **118 مشروعا بقيمة مالية تتجاوز 770 مليون درهم** و هو ما يمثل **93% من مجموع المشاريع** وهو مؤشر إيجابي يعكس دينامية قوية في تنزيل المشاريع.

مرحلة تنفيذ المشروع	عدد المشاريع	المبلغ بمليون درهم	النسبة
منتهية	86	652,814	79%
الأشغال	32	117,916	14%
الدراسات	2	26	3%
تمرير الصفقات من طرف الوكالة	4	20,95	3%
تمرير الصفقات من طرف الجهة	2	5,22	1%
المجموع	**126**	**822,9**	**100%**

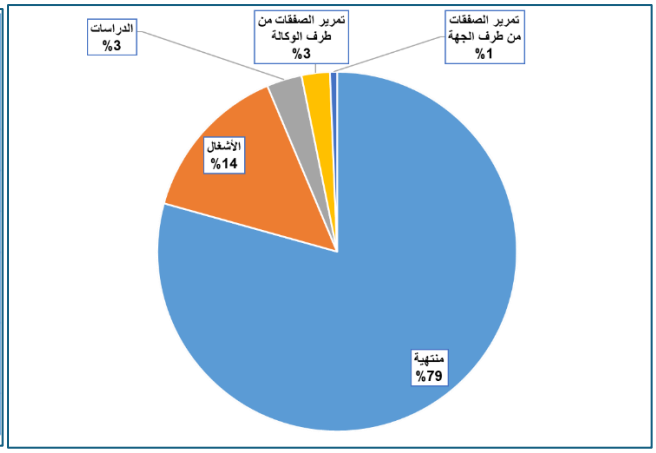

- **برنامج التنمية الجهوية 2020–2022**

في إطار تفعيل الرؤية الاستراتيجية لمجلس جهة فاس-مكناس، يُعد برنامج التنمية الجهوية 2020–2022 أحد أبرز آليات التدخل الترابي التي تروم تقليص الفوارق المجالية، وتحفيز النمو المحلي، وتحسين إطار عيش الساكنة. وقد تم إعداد هذا البرنامج في إطار تشاركي بين مجلس الجهة، ومصالح الدولة الخارجية، وباقي الشركاء المؤسساتيين والمدنيين، حيث تمت ترجمته إلى مشاريع عملية وقابلة للإنجاز على أرض الواقع. وقد أُسند إلى الوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع، بصفتها الذراع التقني للمجلس، تنفيذ جزء كبير من المشاريع المبرمجة، بما يشمل التتبع والتنسيق وضمان تنفيذها وفق ما هو مسطر.

بلغ عدد المشاريع المسندة للوكالة في إطار برنامج التنمية الجهوية 2020–2022 ما مجموعه **91 مشروعًا**، بغلاف مالي إجمالي يفوق **928,66 مليون درهم**، توزعت حسب قطاعات حيوية ذات أثر مباشر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجهة.

وقد احتل قطاع الصناعة والتجارة المرتبة الأولى من حيث التمويل (276 مليون درهم لمشروعين فقط). وجاء قطاع السكنى والتعمير في المرتبة الثانية بـ9 مشاريع (177,66 مليون درهم)، يليه قطاع الرياضة بـ30 مشروعًا (155,95 مليون درهم). كما استفاد قطاع الفلاحة من 108,6 مليون درهم موجهة لـ6 مشاريع ذات أثر اقتصادي واجتماعي. أما القطاع السياحي فقد برمج فيه 13 مشروعًا بـ100 مليون درهم، في حين استفادت الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من 3 مشاريع بمبلغ 51 مليون درهم. وشملت باقي القطاعات: الشباب (16

مشروعًا – 35,45 مليون درهم)، التعاون الإجتماعي (9 مشاريع – 19 مليون درهم)، والبيئة (مشروعان – 5 ملايين درهم)، في تجسيد لحرص الجهة على تحقيق شمولية وتكامل في التنمية.

وفيما يخص وضعية الإنجاز فإن البرنامج يسجل تقدمًا ملحوظًا في التنزيل الميداني حيث تُبرز المؤشرات الإجمالية أن البرنامج يسير في اتجاه إيجابي، حيث إن أزيد من **76% من المشاريع إما تم إنجازها أو في طور الإنجاز**، ما يعكس تفعيلًا ميدانيًا فعالًا، ويؤكد الانخراط المؤسساتي الجاد في تنزيل محاور البرنامج.

مرحلة تنفيذ المشروع	عدد المشاريع	المبلغ بمليون درهم	النسبة
منتهية	30	445,29	48%
الأشغال	29	258,40	28%
الدراسات	10	96,54	10%
تمرير الصفقات من طرف الوكالة	9	53,39	6%
تم التخلي عنه	6	14,00	2%
متعثر	2	17,00	2%
يقترح التخلي عنه	4	23,50	3%
في طور البرمجة	1	20,54	2%
المجموع	**91**	**928,66**	**100%**

في حين أن 10 مشاريع في مراحل متقدمة من الدراسات و 9 في مرحلة تمرير الصفقات و مشروع واحد في طور البرمجة عوض مشروعا ملغا بسبب عراقيل في الإنجاز.

ورغم وجود بعض التعثرات المحدودة، فإن التعامل معها يظهر حرص الوكالة على تطبيق منطق الفعالية والجدوى، من خلال التخلي عن المشاريع التي تبين عدم قابليتها للإنجاز، وتخصيص الجهد والموارد لما هو قابل للتفعيل إذ تم التخلي فعليًا عن 6 مشاريع (2%) و يُقترح التخلي عن 4 مشاريع أخرى (3%).

- **برنامج التنمية الجهوية لجهة فاس مكناس 2022-2027**

يشكل هذا البرنامج الإطار المرجعي الجديد لتدخلات الجهة، ويؤسس لمرحلة جديدة من التخطيط التنموي المندمج. وقد تم إعداد هذا البرنامج بمنهجية تشاركية وتعاقدية مع كافة الفاعلين. وتتكفل الوكالة بتنفيذ جزء مهم منه، باعتبارها الأداة التنفيذية لمجلس الجهة.

حسب البرنامج الأولوي المحين فقد تم تكليف الوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع لجهة فاس مكناس بتنفيذ حزمة مهمة من المشاريع بغلاف مالي يتجاوز **2,68 مليار درهم** تساهم فيها الجهة بأزيد من **2 مليار درهم.**

القطاع	الإجمالية	الجهة	الشركاء
التضامني	28,50	20,75	7,75

تتميز هذه البرمجة بتنوع قطاعي واضح، مع إعطاء أولوية صريحة لفك العزلة عن العالم القروي و التجهيزات الهيكلية **(1485.00 مليون درهم)** و كذا تزويد الساكنة بالماء الصالح للشرب و بناء السدود الصغرى والبحيرات التلية **(688.75 مليون درهم)**، تليها قطاعات الصناعة و التجارة، الرياضة، البيئة و المياه و الغابات و الصناعة التقليدية و الاقتصاد الاجتماعي و التضامني.

ورغم تنوع طبيعة هذه التدخلات، فإنها تُجسد مقاربة ترابية مندمجة، تغطي كافة أقاليم وعمالات الجهة، وتهدف إلى تحسين ظروف العيش، وتعزيز جاذبية المجالات الترابية، ودعم قدرتها على الصمود أمام التحديات المناخية والاجتماعية.

وفيما يخص وضعية تنفيذ مشاريع هذا البرنامج فتتوزع بين :

- **مشاريع في طور الإنجاز :** و تهم بالخصوص برنامج التزويد بالماء الصالح للشرب لفائدة المراكز والدواوير التابعة لجهة فاس مكناس، مشاريع السدود الصغرى والبحيرات التلية بجهة فاس مكناس، إحداث المنطقة الصناعية عين بيضاء بفاس، تأهيل الطريق المدارية الجنوبية لمدينة فاس (الطريق الإقليمية رقم 5006) على طول 23,4 كلم، برنامج التجهيزات الرياضية و تأهيل الطريق الإقليمية 5013 من ن.ك. 12 إلى 22+700 على طول 10,7 كلم بإقليم مولاي يعقوب.
- **مشاريع في طور الدراسة :** و تهم البرنامج الجهوي لفك العزلة، إنجاز أشغال قناة بواد فاس وتهيئة جنباته و إحداث منطقة الأنشطة الاقتصادية بميسور.
- **مشاريع في طور الإعداد و البرمجة :** و تهم بناء مركب الصناعة التقليدية ببولمان، إنجاز مشروع المدبغة التقليدية لعين النقبي، مركب الصناعة التقليدية بمكناس، الحماية والتهيئة المنظرية لعين الشقف، تهيئة موقع "واد الورود" الترفيهي بتازة و الشطر الجديد من برنامج التجهيزات الرياضية.

وفيما يلي نبذة عن المشاريع الثلاثة الكبرى المكونة لحصة الوكالة من برنامج التنمية الجهوية لجهة فاس مكناس 2022-2027:

برنامج السدود الصغرى والبحيرات التلية 2022-2024 :

تندرج اتفاقية الشراكة والتمويل الخاصة بإنجاز السدود الصغرى والبحيرات التلية 2022–2024 ضمن تفعيل البرنامج الوطني للتزويد بالماء الصالح للشرب ومياه السقي 2020–2027 (PNAEPI) الذي أطلقه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، كإطار وطني استراتيجي للاستجابة لتحديات الإجهاد المائي، والتغيرات المناخية، وتزايد الطلب على الموارد المائية، خاصة في المناطق القروية والجبلية.

وقد أُسندت مهمة تنفيذ هذا البرنامج لجهة فاس-مكناس عبر الوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع (AREPFM)، وهو اختيار مؤسساتي يُترجم إرادة تقريب التدبير من الخصوصيات المجالية، وتسريع وتيرة الإنجاز من خلال الرفع من النجاعة التقنية والتدبيرية. وتتكلف الوكالة بإنجاز الدراسات التقنية وتتبع الأشغال، في حين ستتولى وكالات الأحواض المائية (سبو وملوية) تدبير هذه المنشآت بعد إنجازها، بما يضمن الاستمرارية والتكامل بين المستويين الجهوي والوطني.

فيما يخص مكونات البرنامج شهد البرنامج، بعد إطلاقه، سلسلة من التعديلات المهمة على ضوء نتائج دراسات الجدوى الجيوتقنية والهيدرولوجية. فقد تم تحيين طبيعة بعض المشاريع (كالتحول من التأهيل إلى البناء الكامل)، في حين تم إلغاء مشروع سد بولوطان لأسباب تقنية وفقًا لنتائج دراسة أنجزتها مديرية التجهيزات المائية.

يشمل البرنامج بعد تحيينه **12 سداً بسعة تخزينية إجمالية تقارب 14,18 مليون متر مكعب و بكلفة 321 مليون درهم**، موزعة بشكل رئيسي على إقليم بولمان (11 سداً) وسد واحد بإقليم إفران.

وتغطي هذه المشاريع استعمالات متنوعة: التزود بالماء الصالح للشرب، الري، الحماية من الفيضانات، وسقي الماشية، بما يعكس مقاربة شمولية ومندمجة في تدبير الموارد المائية على المستوى الترابي.

أما فيما يخص وضعية تقدم تنفيذ البرنامج فتتلخص كما يلي :

- **3 سدود منتهية :** سهب الزركة، الكزمير و بن حيسو
- **3 في طور الإنجاز :** عين النقرة و مسكدال و الضهرة
- **6 سدود في طور الدراسة :** فم لعلك، أقديم، تاوريرت (سباك)، أرقاص، سهب الطيب، تيطاوين
- **1 سد ملغى :** سد بولوطان حيث أبانت الدراسة الجيوتقنية المنجزة من طرف مديرية التجهيزات الهيدروليكية DAH عن عدم صلاحية الموقع المقترح

برنامج التزويد بالماء الصالح للشرب لفائدة المراكز والدواوير التابعة لجهة فاس مكناس 2022-2024:

تندرج اتفاقية الشراكة والتمويل الخاصة ببرنامج تعزيز التزويد بالماء الصالح للشرب لفائدة مراكز ودواوير جهة فاس-مكناس ضمن الدينامية الوطنية الرامية إلى تحقيق الأمن المائي وتحسين ظروف العيش في الوسط القروي، وذلك في إطار البرنامج الوطني للتزويد بالماء الصالح للشرب ومياه السقي (PNAEPI) 2020–2027.

وقد تم توقيع هذه الاتفاقية بين كل من وزارة الداخلية عبر المديرية العامة للجماعات الترابية، وولاية جهة فاس-مكناس، ومجلس الجهة .وقد خُصص لها في البداية غلاف مالي إجمالي قدره **206,9 مليون درهم** ممول بالكامل من طرف وزارة الداخلية.

غير أن نتائج الدراسات التقنية المنجزة، وبتنسيق وثيق مع الشركاء المعنيين، أفضت إلى ضرورة تحيين مكونات البرنامج، سواء من حيث الكلفة أو عدد المستفيدين أو طبيعة التدخلات .فقد فرضت التحديات التقنية، وتطور الحاجيات الميدانية، والارتفاع الملموس في كلفة الإنجاز، مراجعة الغلاف المالي نحو الرفع من سقفه إلى **367,75 مليون درهم**، أي **بزيادة قدرها 160,85 مليون درهم** مقارنة مع التقديرات الأصلية. وقد جاء توزيع الكلفة حسب الصيغة الجديدة كالتالي:

المكونات و الكلفة	• تجهيز مركزين بالربط الفردي	• 8,2 مليون درهم عوض15,9 مليون درهم **المبرمجة بدءا لخمس مراكز**
	• تزويد 89 دوار عبر المشاريع المهيكلة ل ONEE	• 161,76 مليون درهم عوض64 مليون درهم **المبرمجة لنفس الدواوير**
	• خلق نقط ماء مهيئة نافورات ب 125 دوار	• 197,79 مليون درهم عوض127 مليون درهم **المبرجة بدءا ل180 دوار**
	367,75 مليون درهم	

ولتغطية جزء من هذا العجز المالي، بادرت جهة فاس-مكناس إلى تخصيص مساهمة إضافية قدرها **31 مليون درهم**، في انتظار تعبئة تمويلات تكميلية لتغطية الخصاص **المتبقي البالغ 129,85 مليون درهم**.

وفي هذا السياق، تم عقد اجتماع تنسيقي مع مصالح وزارة الداخلية، حيث تم إعطاء الموافقة المبدئية لمواصلة تنفيذ البرنامج حسب صيغته الجديدة، مع إعداد الملحق التعديلي وإحالته على المصادقة النهائية، بعد التشاور مع كافة المصالح الخارجية المعنية.

يكتسي هذا البرنامج أهمية استراتيجية قصوى بالنظر إلى طبيعته الاجتماعية والاستعجالية، خاصة في ظل توالي سنوات الجفاف وتأثر المناطق الجبلية والقروية بمحدودية الموارد المائية. وسيُمكن من تحسين ظروف عيش الآلاف من المواطنين في أكثر من **214 دوار ومركز**، من خلال تمكينهم من التزود المستدام بالماء، سواء بشكل فردي أو جماعي. كما يندرج ضمن جهود تعزيز العدالة المجالية وتثبيت السكان في مجالاتهم، وتفادي موجات النزوح، ويُشكل في الآن ذاته دعامة حقيقية لمقاربة تنموية دامجة وقائمة على الاستباق والإنصاف.

برنامج فك العزلة ومشاريع التجهيز ضمن برنامج التنمية الجهوية 2022–2027

يشكل **برنامج فك العزلة** أحد الركائز الأساسية لبرنامج التنمية الجهوية 2022–2027، باعتباره آلية محورية لتعزيز العدالة المجالية وتحسين الولوج إلى المناطق القروية. ويتكون البرنامج من **193 مشروعًا** موزعة على مختلف أقاليم وعمالات الجهة، ويهدف بالأساس إلى تأهيل الطرق والمسالك القروية وتسهيل الربط بين المناطق المعزولة ومراكز التنمية.

ومن بين هذه المشاريع، يوجد **79 مشروعًا حاليًا في طور الدراسات التقنية**، بغلاف مالي إجمالي تقديري يصل إلى **531,96 مليون درهم.** وتغطي هذه المشاريع كلًا من تاونات، مكناس، بولمان، الحاجب، صفرو، إفران، مولاي يعقوب وتازة، وهو ما يعكس مقاربة مجالية متوازنة في التوزيع.

كما تشمل هذه التدخلات أيضًا مشاريع نوعية ذات وظيفة مزدوجة، كالربط الطرقي ، من قبيل تهيئة شارع السعديين بمدينة مكناس، بالإضافة إلى مشاريع رياضية وثقافية مرافقة، مما يُبرز التكامل بين فك العزلة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتُبرز هذه الدينامية مدى الانخراط العملي للوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع في دعم البنيات الأساسية، وتقليص الفجوات المجالية داخل تراب الجهة.

بالإضافة لهذه المشاريع و في **قطاع التجهيزات** و في إطار الاستعدادات لاستقبال مدينة فاس لنهائيات كأس أمم إفريقيا لكرة القدم، يتم إنجاز مشروع نموذجي بمدينة فاس، يتمثل في أشغال تهيئة الطريق الإقليمية RP 5006، بميزانية تناهز 165 مليون درهم، وقد بلغ تقدم الأشغال في شطر الطريق نسبة 90 بالمائة. وفي نفس المشروع، توجد أشغال الإنارة العمومية وتهيئة المساحات الخضراء و التي تجاوزت نسبة تقدم الأشغال 75 بالمائة، بالإضافة إلى حصة وضع القنوات الخاصة بالألياف البصرية. إلى جانب ذلك أسند للوكالة مشروع توسعة وتقوية الطريق الإقليمية RP 5013 من النقطة PK 12+000 إلى النقطة PK 22+700، والذي يوجد في مرحلة إعادة إطلاق طلبات العروض. كما أشرفت الوكالة على إنجاز الدراسات الخاصة بإنجاز ممرين تحت أرضيين (trémies) و سلمت نتائجها للمصالح المعنية لدى ولاية فاس مكناس من أجل تمرير صفقات الأشغال.

- **خلاصة**

انطلاقًا مما سبق، يتضح أن الوكالة قد لعبت و تلعب دورًا محوريًا في تنزيل عدد كبير من المشاريع المهيكلة، سواء في إطار برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، أو برنامج التنمية الجهوية بنسختيه، أو ضمن البرامج الوطنية الكبرى مثل PNAEPI المتعلق بالماء و السقي.

وقد تمكنت الوكالة، رغم التحديات التقنية والمالية، من ضمان استمرارية في الأداء بين الدورات الانتدابية، وحققت نسب إنجاز مشرفة في مختلف البرامج و المشاريع. وبذلك، فإن تجربة الوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع تعد اليوم رافعة فعلية للتنمية المجالية، ومؤشرًا واضحًا على نضج التجربة الجهوية، وهو ما يستدعي مواصلة الدعم المؤسساتي والمواكبة التشريعية لهذه الآلية، قصد تمكينها من تجاوز الإكراهات ومضاعفة أثر تدخلاتها التنموية على المستوى الترابي.